

المحاضرة الثالثة عشر / الاقتصاد الدولي "الفصل الثامن"

نظريات الحماية

١- نظرية الصناعة الناشئة

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.

غير أن هذه النظرية وجهت إليها انتقادات تتمثل في التالي

أولاً : أن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص.

ثانياً : إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التثبيت بالحماية لفترة طويلة جداً.

ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

٢- نظرية الاقتصاد المتنوع

تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع (Diversified-Economy) من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.

٣- نظرية حماية الأجور

تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.

غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات، من أهمها ما يلي :

أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج.

ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.

٤- نظرية حماية الاستخدام

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.

- تعتمد هذه النظرية على زياده الصادرات وتقليل الواردات .

زياده الصادرات عن طريق تشجيع القطاعات التي توجه منتجاتها الى الخارج

وتتمثل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة.

ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء.

ثالثاً : يركز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.

٥- نظرية الأمن القومي

تبرر نظرية الأمن القومي National Security ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي.

غير أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة لسببين :
أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي.
ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

٦- نظرية الإغراق

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.

٧- نظرية التجارة الخارجية

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier) بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين.
تعتبر **الواردات** أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة **المستوردة**.

أما **الصادرات**، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن)، فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم **تصديرها** إلى الدول الأخرى.

المالية الدولية

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

أسواق الصرف الأجنبي

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم إعتباراً من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو، أما باقي أقطار العالم فكل منها عملتها الخاصة بها.

مثلاً :

- إذا اردنا ان نشترى منتجات امريكيه فأننا نحول الريال الى دولار امريكي
- او الى عمله السداد اذا اردنا ان نشترى منتجات من الجزائر فأننا لا نحول الريال السعودي الى دينار جزائري وانما نقوم بشراء دولار او يورو وهي الودعتين النقديتين الاكثر استعمالاً في تجاره الدولي

ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة **المستوردة** إلى عملة الدولة **المصدرة** أو إلى عملة السداد التي يتم الإتفاق عليها مع الدولة المصدرة.
وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

وظيفة أسواق الصرف الأجنبي

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

تأثيرات المبادلات الدولية

أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى **زيادة** تدفق النقود في القطر المصدر **وتخفيض** عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

تذكر دائماً / اذا تفوقت الصادرات على الواردات ~> حاله فائض على مستوى ميزان المدفوعات
اذا تفوقت الواردات على الصادرات ~< حاله عجز على مستوى ميزان المدفوعات

وفي **ميزان المدفوعات** هناك **ميزان حركه رؤوس الاموال** يعني كلما خرجت رؤوس اموال اكثر من الذي دخلت ~< حاله عجز على مستوى ميزان حركه رؤوس الاموال
كلما دخلت رؤوس الاموال اكثر من الذي خرجت ~> حاله فائض على مستوى ميزان حركه رؤوس الاموال

ميزان المدفوعات

عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات

أولاً : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.
ثانياً : حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

توازن ميزان المدفوعات

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book keeping)، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account).

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان اختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

أولاً - أسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى.

ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :

- أ- أنها تؤدي إلى تصحيح إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.
- ب- أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.
- ج- أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الإقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ. منها ما يلي :

- أ- أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.
- ب- أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي إنخفضت قيمة عملته في سوق الصرف.
- ج- أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الإستخدام والدخل.

ثانياً - تغييرات الأسعار والدخول : متى ما امكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغييرات أسعار الصرف، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغييرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

ثالثاً- وسائل السيطرة الحكومية : تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما :
أ- وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي،
ب- وسائل السيطرة التجارية.

حل اسئلة الكتاب

صح او خطأ

- ١/ تعني سياسة الإغراق بيع السلع في الاسواق الاجنبيه بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها (صح)
- ٢/ يقصد بسعر الصرف قيمه الوحدة من العملة الوطنية لدولة معينة بوحدات من عملة دولة أخرى (صح)
- ٣/ يكون هناك فائض بالميزان التجاري إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات (خطأ) عجز
- ٤/ القطر الذي يحقق فائضاً في الميزان التجاري لابد أن يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات (خطأ)
- ٥/ يؤدي ارتفاع سعر العملة الوطنييه إلى زيادة الصادرات (خطأ) انخفاض

اختار الاجابه الصحيحه

- ١- من اهم مساوئ القيود الحكومية على الواردات أن هذه القيود تؤدي إلى
أ/ ارتفاع أسعار السلع المستوردة
ب/ ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً
ج/ انخفاض الصادرات المحلية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات
د/ كل ماتقدم

- ٢- يمكن لقطر معين معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق
أ/ تخفيض سعر العملة المحلية
ب/ تقليل تكاليف الانتاج وتحسين النوعية
ج/ تقليل الواردات من السلع الكماليه
د/ كل ماتقدم

- ٣- تؤدي رقابه الدولة على تحويل النقود إلى الخارج إلى
أ/ ظهور السوق السوداء
ب/ انخفاض حجم التجارة مع الاقطار الاخرى
ج/ انخفاض اسعار السلع الاستهلاكيه
د/ أ و ب

- ٤- تؤدي التجارة الحرة إلى
أ/ تحقيق فائض في الميزان التجاري
ب/ ارتفاع معدلات التضخم
ج/ زيادة المنافسة وانخفاض اسعار السلع
د/ حماية الصناعة الناشئه

- ٥- اي مما يلي يعكس إتمام عملية صادرات غير منظورة بالنسبه للاقتصاد
أ/ صادرات القطن
ب/ تحويلات العاملين المصريين في الخارج
ج/ عوائد السياحة
د/ ب و ج

اهداء لـ طلاب وطالبات قسم ادارہ اعمال " اقتصاد الكلي "
مع تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق
~ { خجل ..